

حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال

الكتور

فاضل صالح الساربي

كلية الآداب - جامعة بغداد

ذكر جماعة من النحاة أن الكوفيين يختلفون في نظرتهم الى «كان واخواتها» عن البصريين فهذه الأفعال عند البصريين ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها أما الكوفيون ، فيرون أن المنصوب بها حال لاخبر^(١) ، وعند الفرّاء هو تشبيه بالحال^(٢) .

وأما المرفوع ، فانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها . جاء في (التصريح) : «وذهب جمهور الكوفيين الى أنها لاتعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها . وخالفهم الفرّاء ، فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل »^(٣) .

وسرى هذا القول الى المحدثين ، فذكروه على أنه من المسلّمات ، وذكروا أيضا أن الكوفيين لايقسمون الأفعال على ناقصة وتامة وانما الأفعال كلها تامة عندهم وأن المرفوع بعدها فاعل لها ، وأن المنصوب حال .

-
- (١) ينظر الانصاف ٤٤١/٢ ، الرضي على الكافية ٢٧٤/٢ ، التصريح ١٨٤/١ ،
(١) ينظر الانصاف ٤٤١/٢ ، الرضي على الكافية ٢٧٤/٢ ، التصريح ١٨٤/١ ،
الهمع ١١٠/١ ، حاشية الصبان ٢٢٦/١ .
(٢) ينظر التصريح ١٨٤/١ ، حاشية الصبان ٢٢٦/١ .
(٣) التصريح ١٨٤/١ وينظر الهمع ١١١/١ ، الاشموني ٢٢٦/١ ، المساعد لابن عقيل ٢٤٨/١ .

جاء في (تيسير النحو التعليمي) : «أما (باب كان وأخواتها) فقد أراح الناشئة منه الكوفيون ، إذ أعربوا «كان وأخواتها» مثل (أمسى ، وأصبح ، وما زال) أفعالاً تامة لا ناقصة ، وما بعدها فواعل ، والمنصوبات أحوالاً» (٤) .
وجاء فيه أيضاً : « ولم أعقد بحثاً لـ « كان واخواتها » يعني في كتاب (تجديد النحو) له - إذ أخذت فيها برأي الكوفيين القائل : ان المرفوع بعدها فاعل ، والمنصوب حال» (٥) .

وكرر هذا المعنى في مكان آخر فقال : «ورأي الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة ، لأن قاعدة «كان» عندهم مطردة فهي دائماً تامة ، ويليهما فاعل مرفوع . وقد يليها منصوب ، وحينئذ يعرب حالاً ، وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة» (٦) .

ومن الواضح أن ما ذكره الأستاذ شوقي ضيف من أن المرفوع بعدها فاعل عندهم ، مغاير لما نقلناه عن النحاة من أن المرفوع بعدها إنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها أي : أنه لا يزال مبتدأ عندهم ، ولذلك سأل الصبان عن خبر هذا المرفوع ، فقال : « وعلى مذهبهم - يعني الكوفيين - أين خبر المرفوع ؟ وهل يقال سدت الحال مسده ؟ » (٧) .

وذكر الرد على مذهبهم ، فقال : «ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ، ولا نظير له» (٨) .

وجاء في (حاشية الخصري على شرح ابن عقيل) : «لو لم تعمل الا في

- (٤) تيسير النحو التعليمي . ٥ .
(٥) م . ن ٦٩ وانظر المباحث اللغوية في العراق ١٢/١١ ، تجديد النحو . ١٢٦١١ .
(٦) تيسير النحو التعليمي ٩١ .
(٧) حاشية الصبان ٢٢٦/١ .
(٨) م . ن ٢٢٦/١ .

حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام

الخبر كما عند الكوفيين ، لكانت ناصبة غير رافعة ، ولم يعهد فعل كذلك ، وتسميته حينئذ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان « (٩) » .

غير أنه جاء في (الموفي في النحو الكوفي) في الكلام على الحال قوله : « ولا يكون معرفة الا اذا كان صاحب فاعل النواقص ، أو تضمنت معنى الشرط » (١٠) .

وجاء فيه في تعريف الفاعل : « الفاعل ما أسند اليه الفعل ، أو شبهه ، نحو : كان زيد عالماً » (١١) .

والظاهر من النصين أن المرفوع فاعل عندهم ، وهو مخالف لما نقلناه آنفاً .

مما مر يتبين أن خلاصة ما مر من رأي الكوفيين في الأفعال الناقصة :

١ - أن الكوفيين لا يقسمون الأفعال على ناقصة وتامة ، بل إنها كلها تامة عندهم كما ذكر الدكتور شوقي ضيف .

٢ - أن المنصوب بعدها حال عندهم ، وشبيهه بالحال عند القراء .

٣ - أن المرفوع بعدها باق على رفعه الأول قبل دخول كان .

٤ - أن المرفوع بعدها فاعل كما ذكر الدكتور شوقي ضيف وغيره .

هذا خلاصة ما قيل في رأي الكوفيين عن الأفعال الناقصة .

وأود أن أقول ابتداء : إن ثمة اضطراباً فيما ينقله النحاة عن الكوفيين في هذا الشأن .

فقد نقل نحاة آخرون عن الكوفيين أنهم يقولون بما يقول به البصريون

(٩) حاشية الخضري ١/١١٠ .

(١٠) الموفى في النحو الكوفي ٢٨ .

(١١) م . ن ١٨ .

من أن : « كان وأخواتها » ، ترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً ؛ وأنهم زادوا أفعالا أخرى تعمل هذا العمل على مايقول به البصريون ، فقد جاء في (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور في (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) : أن الكوفيين زادوا (مرّة) على الأفعال الناقصة ، اذا لم يريدوا بـ (المرور) انتقال الخطأ ، وجعلوه نظير (كان) ، (١٢) وذكر أنهم زادوا ألفاظا أخرى غير (مرّة) (١٣) .

وذكر ذلك قبله ابن السراج في كتاب (الأصول) فقد ذكر أن الكوفيين يجعلون (مر) على قسمين : ناقصا وتاما . فالناقص ينصبون به الخبر نظير (كان) . جاء في الأصول : « تقول : (مررت بزيد واقفا) فتنصب (واقفا) على الحال والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر ، يجعلونه كنصب خبر كان وخبر الظن . ويجيزون فيه ادخال الألف واللام ، ويكون (مررت) عندهم على ضربين : «مررت بزيد» فتكون تامة ، و«مررت بزيد أخاك» فتكون ناقصة ، ان أسقطت الأخ كـنقصان (كان) اذا قلت : «كان زيد أخاك» ثم أسقطت (الأخ) كان ناقصا ، حتى تجيء به . وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود فيما يوجب القياس» (١٤) .

وهذا صريح في أن الكوفيين يقسمون الأفعال على قسمين : ناقصة وتامة ، وأن المنصوب بـ (كان) خبر ، لآحال .

وجاء في (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) في قوله تعالى : (وان كان ذو عسرة - البقرة ٢٨٠) : «جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر، أي من غمائمكم . ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب» (١٥) .

(١٢) شرح جمل الزجاجي ١/٣٧٦ .

(١٣) م . ن ١/٣٧٧ .

(١٤) الأصول ١/٢٦٧ .

(١٥) حاشية الخضري ١/١١٤ .

فأنت ترى تضاربا واضحا في النقل عن الكوفيين .
ثم ان الذين نقلوا عن الكوفيين أن المنصوب بعد هذه الأفعال حال ،
مضطربون في النقل أيضا ، فهم يصرحون في مواضع من كتبهم أن المنصوب
عندهم هو خبر لاجال . فقد جاء في (الهمع) و (شرح الأشموني) و (التصريح)
وغيرها ، فيما يتعلق بخبر كان الواقعة مع لام الجحود ، وذلك نحو قوله تعالى :
(وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم - الأفعال ٣٣) : أن الكوفيين يذهبون الى
أن خبر كان هو الفعل الواقع بعد اللام ، وأن اللام زائدة ، وأن البصريين
يذهبون الى أن خبر كان محذوف ، تقديره مريدا ، أو هامتا ، ونحو ذلك . جاء
في (الأشموني) : « اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ، فذهب الكوفيون
الى أنه خبر كان واللام للتوكيد ، وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف
واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف » (١٦) .

فقد صرحوا أن المنصوب بعد (كان) خبر .
وجاء في (الهمع) أن الكوفيين يذهبون الى أن (هذا) و (هذه) اذا
أريد بهما التقريب ، كانا من أخوات (كان) ، وكان لهما اسم وخبر ، مثل
(كان) في حين مر بنا فيه : أن الكوفيين يجعلون منصوب كان حالا وأن الاسم
المرفوع انما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها .

جاء في (الهمع) : « وذهب الكوفيون الى أن هذا وهذه ، اذا أريد
بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر
منصوب نحو : (كيف أخاف الظلم ، وهذا الخليفة قادما) ، و (كيف أخاف
البرد ، وهذه الشمس طالعة ؟) . . . فيعربون (هذا) تقريبا ، والمرفوع اسم
التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة

(١٦) الأشموني ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ وانظر الهمع ٨/٢ والتصريح ٢٣٥/٢ وحاشية
الخضري ١١٢/٢ .

بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة
يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة ، لم يخل المعنى ، كما لو
أسقطت (كان) من : كان زيد قائماً » (١٦) .

هذا ماجاء في كتب النحو في موقف الكوفيين من الأفعال الناقصة ،
فما الحقيقة بازاء هذه الأقوال المتضاربة ؟

ان حقيقة موقف الكوفيين من الأفعال الناقصة ، هي أنهم لا يختلفون عن
البصريين ، وأنهم يقولون بكل ما يقوله البصريون ، بل أنهم يذهبون في ذلك
أبعد منهم . فهم يقسمون الأفعال على تامة وناقصة ، والناقصة ترفع الاسم
ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، ويضيفون الى الأفعال الناقصة
ألفاظاً أخرى تعمل عملها ، وان الأفعال الناقصة لا تقتصر على كان وأخواتها ،
بل يدخلون معها (ظن وأخواتها) أيضاً .

وهذا موقف النحاة الكوفيين على وجه العموم ، وليس موقفاً خاصاً
بأحدهم . جاء في (معاني القرآن) للفراء في قوله تعالى : (وآخرون مرّجون
لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم - التوبة ١٠٦) : «ولو جعلت (ان) في
مذهب (كي) ، وصيرتها صلة لـ (مرجون) يريد أرجئوا أن يعذب أو يتاب
عليهم ، صلح ذلك في كل فعل تام ، ولا يصلح في كان وأخواتها ، ولا في ظننت
وأخواتها » (١٨) .

فقد فرق بين الفعل التام والناقص في الحكم .
وجاء فيه في قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم -
الحجر ٤) : «لو لم يكن فيه الواو ، كان صواباً ، كما قال في موضع آخر :
(وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) ، وهو كما تقول في الكلام «ما رأيت

(١٧) الهمع ١/١١٣ .

(١٨) معاني القرآن ١/٣٨٩ .

احداً الا وعليه ثياب» ، وان شئت : الا عليه ثياب... فان كان الذي وقع على النكرة ناقصاً ، فلا يكون الا بطرح الواو . من ذلك «ما أظن درهما إلا كافيك» ، ولا يجوز «الا وهو كافيك» ، لأن الظن يحتاج الى شيئين ، فلا تعترض بالواو ، فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد . وكذلك أخوات (ظننت) و (كان) وأشباهاها و (ان واخواتها) فأما أصبح وأمسى ورأيت ، فان الواو فهي أسهل ؛ لأنهن توأم ، يعني تامات في حال . و (كان) و (ليس) و (أظن) بنين على النقص» (١٩) .

وانظر الى الفقرة الأخيرة من قوله «فأما أصبح وأمسى . . .» ، فقد ذكر أن أصبح وأمسى ورأى ، تكون تامة وناقصة . وأما كان وليس وأظن ، فقد بنين على النقص .

وجاء في (معاني القرآن) قوله : «وقد تقول العرب في ظننت وأخواتها من : رأيت وعلمت وحسبت ، فيقولون : أظنتني قائماً ، ووجدتني صالحاً ، لنقصانهما وحاجتهما الى خبر سوى الاسم» (٢٠) .

فقد جعل ظن وأخواتها أفعالاً ناقصة وهي محتاجة الى اسم وخبر . ونقل عنه ثعلب ذلك في مجالسه ، فقال : «الفراء يقول : لدن غدوة ، ينصب ويرفع ويخفض . فتأويل الرفع لدن كان غدوة وينصب بخبر كان» (٢١) . فانظر كيف سمي المنصوب خبر كان ؟

وجاء في (معاني القرآن) : «وكل موضع صلحت فيه فعل ويفعل من المنصوب ، جاز نصب المعرفة منه والنكرة ، كما تنصب كان وأظن ؛ لأنهن نواقص في المعنى ، وان ظننت أنهن تامات» (٢٢) .

(١٩) معاني القرآن ٨٣/٢ - ٨٤ .

(٢٠) م . ن ١٠٦/٢ .

(٢١) مجالس ثعلب ١٦٠/١ .

(٢٢) معاني القرآن ٢٨١/١ .

فاظفر كيف قال في كان وظن انهن فواقص في المعنى ، وان ظننت انهن تامات .

ويرى الفراء أن (كان) هي التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فقد جاء في (معاني القرآن) في كلامه على التقريب : «ومثله (والله غفور رحيم) فاذا ادخلت عليه (كان) ارتفع بها» (٢٣) .

وقال أيضا ان « بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب» (٢٤) . وجاء فيه أيضا في قوله تعالى (أكان للناس عجباً أن أوحينا — يونس ٢): « نصبت (عجباً) بكان ومرفوعا (أن أوحينا) » (٢٥) .

وجاء فيه أيضا في قوله تعالى (ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوءى — الروم/١٠) : «تنصب العاقبة بكان، وتجعل مرفوع كان في السوءى» (٢٦) . فجعل لكان مرفوعا ومنصوبا . ونقل أبو بكر ابن الأنباري ، وهو من مشاهير النحاة الكوفيين ، عنه ذلك ، فقال : «وقال الفراء : ما برح وما زال وما فتىء ، بمنزلة ما كان ، يرفعن الأسماء ، وينصبن الأخبار» (٢٧) .

فتما ذكر أنهن يرفعن الأسماء وتوسى المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ، وهو عين قول البصريين .

تبين مما مر أن الفراء في كتابه (معاني القرآن) وفيما ينقل عنه النحاة الكوفيون في كتبهم يقول بنا يقول به البصريون من تقسيم الأفعال على تامة وناقصة ، وأن الناقصة وهي كان واخواتها وظن واخواتها ، ترفع الاسم اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها .

- (٢٣) معاني القرآن ١/١٣ .
(٢٤) م . ن ١٨٦/١ .
(٢٥) م . ن ٤٥٧/١ .
(٢٦) م . ن ٣٢٢/٢ .
(٢٧) شرح القصائد السبع الطوال ٣١٥ .

ولا يقتصر القول بهذا على الفراء وحده ، بل يقوله غيره من النحاة الكوفيين فقد جاء في (مجالس ثعلب) : «قال الكسائي : سمعت العرب تقول : « هذا زيد إياه بعينه » ، فجعله مثل (كان) . وقالوا : تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) ، وجعلوه حالا يعني (أطهر) ، وليس هو كما قالوا . هو خبر ل (هذا) كما كان في (كان)» (٢٨) .

فذكر رأي الكسائي أنه يجعل (هذا) بمنزلة (كان) تنصب الخبر كما تنصبه (كان) ، وهذا رأي ثعلب أيضا كما هو واضح .

وجاء في (شرح القوائد السبع الطوال) لأبي بكر ابن الأنباري : أن الكسائي ، قال : «إذا كان خبر (كان) مؤثنا واسمها مذكرا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث (كان) ، ويتوهم ان الاسم مؤنث اذا كان الخبر مؤثنا» (٢٩) . فانظر كيف يسمي الكسائي المرفوع والمنصوب بعد (كان) بأنه اسمها وخبرها ، كما ينقله النحاة الكوفيون .

وجاء في (شرح القوائد السبع الطوال) في قول الشاعر :
وقاهم جدهم بني أبيهم وبالأشقين ما كان العقاب
« ومعنى البيت : وبالأشقين كان العقاب . العقاب اسم كان ، والباء خبر كان . و (ما) صلة دخلت لتوكيد الكلام » (٣٠) .

وجاء فيه أيضا في قول الشاعر :
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي
« التاء اسم الكون . وخبر الكون ما عاد من التاء التي في :
أزمعت » (٣١) .

(٢٨) مجالس ثعلب ٤٣/١ .

(٢٩) شرح القوائد السبع الطوال ٥٥١ .

(٣٠) م . ن ٦ .

(٣١) م . ن ٤٤ .

وجاء فيه في قوله :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة

« والذي في (تكن) اسم الكون • و (عند) خبر الكون » (٣٢) •

وجاء فيه في قوله :

فذل العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المقتل

« والعذارى : موضعهن رفع بظل • • • وخبر (ظل) ما عاد من (يرتسين)

من ذكر العذارى » (٣٣) •

فقد جعل (العذارى) مرتفعاً بـ (ظل) ، لا بما كان مرفوعاً به قبل

دخولها • ونحو ذلك ماجاء فيه في قوله :

ويُضحى فتيت المسك فوق فراشها

« والفتيت يرتفع بيضحى ، وفوق فراشها خبر يضحى » (٣٤) •

فقد صرح أن ارتفاع الاسم بالفعل (يضحى) ، لا بما كان مرفوعاً به •

ونحوه ماجاء في قوله :

وليس فؤادي عن هواك بمسلي

قال : « وفؤادي مرتفع بليس ، وبمنسل خبر ليس » (٣٥) •

وهو ظير ما مر •

ونحوه ماجاء فيه أيضاً في قوله :

وما زال تشرابي الخمر ولذتي وبيعي وإتفاقي طريقي ومتلدي

فقد قال : « وموضع التشراب رفع بزال ، و (الى) خبر زال » (٣٦) •

(٣٢) م . ن . ٤٥ •

(٣٣) م . ن . ٣٥ •

(٣٤) م . ن . ٦٦ •

(٣٥) م . ن . ٧٣ •

(٣٦) شرح القصائد السبع الطوال ١٩١ - ١٩٢ •

ولم يقتصر في ذلك على كان وأخواتها ، بل جعل ظن وأخواتها نظيرة كان في حاجتها الى اسم وخبر ، شأن بقية النحاة الكوفيين . فقد جاء في (شرح القصائد السبع الطوال) في قول الشاعر :

وجاشت اليه النفس خوفاً وخاله

مصاباً ، ولو أمسى على غير مرصد

قوله : «والهاء اسم خال ، ومصابا خبره» (٣٧) .

وقال فيه أيضا : «وحدثتم وانبتتم مشبه بظننتم تنصب الاسم

والخبر» (٣٨) .

وذكر في مكان آخر اسم (أرى) وخبرها (٣٩) وغير ذلك كثير .

تبين مما مر أن ابا بكر ابن الأنباري يضع خطواته على آثار من تقدمه من الكوفيين ، ويقول بقولهم في النقص والتمام ، وهم في ذلك لا يختلفون عن البصريين .

ومثل ذلك ما ورد في تفسير الطبري ، والطبري نحوي كوفي ، بل هو

من حذاق الكوفيين كما قال أبو العباس ثعلب (٤٠) .

فهو يعرب ويوجه ما ورد من (كان وأخواتها) و (ظن وأخواتها) على نحو ما مر من أقوال الكوفيين ، فهو يرى أن كان وأخواتها أفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وأن ظن وأخواتها أفعال ناقصة أيضا تطلب اسما وخبرا منصوبين . وانظر على سبيل المثال قوله في قوله تعالى :

(وما كان قولهم إلا أن قالوا) (٤١)

(٣٧) م . ن ١٨٣ .

(٣٨) م . ن ٤٦٠ .

(٣٩) م . ن ٢٠٠ .

(٤٠) انظر معجم الادباء ٤٣٨/٦ ورسالة (الطبري النحوي من خلال تفسيره)

٣٠٣ .

(٤١) جامع البيان ٧٩/٤ .

وقوله في قوله تعالى : (وإن كان ذو عسرة) (٤٢)
وقوله في قوله تعالى : (ولا تحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من
فضله هو خيراً لهم) (٤٣) .
وقوله في قوله تعالى (ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا) (٤٤) وغير ذلك
كثير .

يتبين مما مر أن الكوفيين يقولون بما يقول به البصريون ، بل انهم
يذهبون أبعد منهم في ذلك ، فيدخلون (ظن وأخواتها) في الأفعال الناقصة ،
ويدخلون الفاظاً أخرى علاوة على ذلك . وعلى هذا يسقط الادعاء القائل
بأن الكوفيين يختلفون عن البصريين في موقفهم من الأفعال الناقصة ، وان
الأفعال عندهم كلها تامة ، وان المرفوع فاعل لها ، او مرفوع بما كان مرفوعاً
به قبل دخولها ، وان الاسم المنصوب حال لا خبر ، واتضح بما لا يقبل الشك
أن عامة الكوفيين ابتداء من الكسائي فالقراء فمن بعدهما يقولون بما يقول
به البصريون ، بل ان مصطلح النقص والتمام والأفعال الناقصة والتامة لم
يرد في كتاب سيبويه (٤٥) ، بل ولا في كتاب (المقتضب) للبرد ، في حين ورد
بكثرة في كتاب (معاني القرآن) للقراء وكتب الكوفيين بعده ، فكيف يقال
ان هذا المصطلح مصطلح بصري ولم يقل به الكوفيون ؟

* * *

- (٤٢) م . ن ٧٢/٣ .
(٤٣) م . ن ١٢٦/٤ .
(٤٤) جامع البيان ٢٠/١٠ .
(٤٥) انظر كتاب (النواسخ) في كتاب سيبويه (٢٥) .